

حسب ما سمعته بنفسى من راديو لندن القسم العربى، مع تهذيب ما سمعته!!).

نفى كايڤتون قصتها نفيا فاطعاً، وطلب من المحكمة العليا تأجيل نظر هذه القضية إلى ما بعد انتهاء فترة رئاسته سنة ألفين، على أساس أن القضية شخصية وسابقة لفترة الرئاسة، ولا علاقة لها بالحقكم، ولا تعرض أمن أمريكا للخطر!!.

لسوء حظه تزامن ذلك كله مع ظهور شخصية السيد / كينيث ستار الذى شغل منصب المدعى المستقل أو وكيل النيابة المستقل إعتباراً من عام ١٩٩٤، والذى تلقف القضية، فلما أخضعت بولا جونز، فى إثبات مزاعمها، ثم اعترف بيل بعلاقته مع الراقصة جينيفر فلاورز، والتى ظل ينكرها عدة سنوات، صاح المدعى المستقل كينيث ستار هذا قائلاً: إنه مادام الرئيس ظل يكذب فى حالة السراقصة المغنية ثم اعترف بها، فمن المؤكد أنه يكذب فى حالة الموظفة بولا جونز!!.

وكان طوال السنوات السابقة يبحث عن أدلة يدين بها رئيس الدولة العظمى، وبحماس مريب يصل الى حد الهوس!!.. وهو فى سبيل ذلك كلف الخزانة الأمريكية فى أربع سنوات حوالى أربعين مليون دولار!!.

ثم أهدها كايڤتون دون قصد منه بالطبع ثلاث شهادات مرة